جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المحاضرة الحادية عشرة: الفكر السياسي عند جون جاك روسو
مقياس: تاريخ الفكر السياسي
السنة : الأولى: الليسانس علوم سياسية السداسي الثاني
الفئة المستهدفة : طلبة سنة أولى ليسانس علوم سياسية المجموعة الأولى
الحجم الساعي الأسبوعي : ثلاثة ساعات (3 0س)
اعداد الدكتور : توازي خالد أستاذ محاضر (أ)
عنوان الدرس : **الفكر السياسي عند جون جاك روسو**
اهداف الدرس :
إعطاء االطالب فكرة عن الواقع السياسي لاوربا القرن التاسع عشر
نظرة عن الأفكار السياسية التي نادى بها روسو
التحول الذي احدتثة أفكار روسو في العالم الغربي
ملخص الدرس : يعتبر جون جاك روسو من بين المفكرين الذين احدثوا ثورة في مفهوم السيدة والديمقراطية في المجتمع الغربي من خلال ارجاع السيادة للشعب بحكم انه صاحبها الأصلي ، إن روسو في الحقيقة كان يعبر عن الوضع السياسي والاجتماعي الذي كانت تعيشه فرنسا قبل اندلا ع الثورة الفرنسية
جون جاك روسو مفكر فرونكو سويسري ولد في جوناف عام
اصل التفاوت بين البشر:
ويفرق روسو في حالة الطبيعة بين شكلين من اللامساواة
1/ لا مساواة طبيعية أو فيزيولوجية تقيمها الطبيعة وتكمن في الاختلاف في الأعمال والقوى والصحة تأثيرها يكاد ينعدم.
2/ لا مساواة أخلاقية أو سياسية تتجلى في مختلف الامتيازات الغنى المراتب القدرة القيادة أو السلطة التي يتمتع بها البعض على حساب الآخرين والتي يقيمها رضا البشر وتخضع لنوع من الاتفاق.
أصل اللامساواة يعود أساسا إلي التطورات المتتالية ،فالإنسان في المجتمع الطبيعي كانت لديه في غريزته وحدها كل ما يلزمه من اجل العيش لقد كان يخاف فقط من الألم والجوع والخيرات الوحيدة التي يعرفها هي الغداء و الراحة وكان همه الوحيد هو حفظ ذاته.

فالإنسان لا يميل إلي الاجتماع بالطبيعة، والإنسان الطبيعي لا بالشرير ولا بالطيب فهو يجسد حالة البراءة التي يصفها روسو بحالة ما قبل أخلاقية

في حالة الطبيعة الإنسان يمتلك فضيلة طبيعية وهي فضيلة الشفقة على الآخرين وهي فضيلة تساهم في تخفيف أنانية كل فرد بغرض المحافظة على النوع البشري هذه الشقة تقوم في حالة الطبيعة مقام القوانين والأخلاق والفضيلة و الانتقال إلي الحالة الاجتماعية هو من يحول هذه الفضيلة

بظهور الملكية الخاصة ستنتهي المساواة الطبيعية ويبدأ الناس الخطوة الأولي نحو الانحطاط.

تطور الحياة الاجتماعية ساهم في ظهور ثلاثة أشكال من اللامساواة **عبر ثلاثة مراحل**

مرحلة (1)عدم مساواة بين الفقراء والأغنياء تظهر كنتيجة لصناعة المعادن وتنقيتها من جهة و والزراعة المدروسة للأراضي التي تؤدي إلي تقسيم الأرض من جهة أخرى ومن هنا ينشأ حق الملكية وتسن القوانين ويظهر التمايز بين الغني والفقير وبذلك تنقطع السعادة وتبدأ الفوضى حيت يسعى كل فرد لتحقيق منفعته على حساب الآخرين وبذلك تكبح أو تخنق الشفقة الطبيعية.

مرحلة(2) تعبر عن ظهور الأقوياء والضعفاء من خلال تأسيس هيئة الحكام.

مرحلة(3) هي عهد السيد والعبد من خلال تحويل السلطة الشرعية إلي سلطة تعسفية.

هاتان المرحلتان ستفرزان اختلافات سياسية تتجلي في لا مساواة متنامية بين الشعب و رؤسائه ومنها سيظهر حكام مناقضين للعقل والسعادة والفضيلة وبالتطور التاريخي تقام الاستبدادية ، ويوضع محل القادة والقوانين طغاة و أسياد بلا قواعد ولا كابح، وعوض الرعاية عبيد . حينها نصل إلي المرحلة النهائية من اللامساواة ،حيث يصبح كل الأفراد متساوون لأنهم لا يساوون شيئا ويعود كل شيء لقانون الأقوى ويجد البشر أنفسهم في حالة طبيعية جديدة ظهرت نتيجة لإسراف في الفساد .

تكوين المجتمع السياسي:

إن الفوضى الناشئة عن انقطاع المساواة لصالح الأغنياء تدفع الأغنياء المعرضين للهجوم بشكل خاص في هذه الحرب للبحث عن خلاصهم من خلال جعل جيرانه يقبلون بإقامة رابطة تجمع بين القوى المتعاكسة حتى ذلك الحين وتوحدنا في سلطة عليا تحكمنا وفق قوانين حكيمة.

بالنسبة لروسو هذا العقد مزيف لأنه يقدم عراقيل جديدة للفقير وفرص جديدة للغني ويؤدي إلي تدمير الحرية الطبيعية وترسيخ قانون الملكية واللامساواة للأبد وإخضاع كل الجنس البشري لفائدة بعض الطموحين.

يستبعد تأسيس المجتمع السياسي على أساس السلطة الأبوية أو الحكم المطلق الإلهي أو الحكم الطغياني عن طريق العقد.

فحتى لا يهلك الجنس البشري يخترع العقد كوسيلة للخلاص حيث تُجمع قوى كل الأفراد من اجل تشكيل قوة واحدة منها، تكون أعلى من المقاومة المعارضة. ويعبر العقد الاجتماعي عن نوع من الاتحاد الذي يحمي كل

فرد وملكيته ويدافع عنها باستخدام القوة العامة للمجتمع ويطيع فيه الإنسان الفرد نفسه فقط، بالرغم من انه متحد مع الباقين.

والعقد الاجتماعي يتطلب تنازل كل فرد كليا عن كل حقوقه للجماعة وهذا التنازل مشروط على الجميع فكل عضو يكون ملتزم دون أن يكون خاضع مع ذلك إلي لنفسه ويبقي حرا كما كان من قبل .

ظهور الدولة الناشئة عن العقد الاجتماعي يخلق مساواة قانونية والتخلي عن الحقوق والحرية لا يعني فقدانها وإنما يستعيض عنها بحقوق وحريات مدنية تقرها الجماعة السياسية وتتولى الدولة حمايتها.

نظرية الإرادة العامة: باتفاق الأفراد على إنشاء الدولة اشتركت إرادة الأفراد لخلق ما يسمى بالإرادة العامة التي ليست مجرد تجميع للإرادات أو إرادة الأغلبية وإنما هي التي تسعي إلي تحقيق المصلحة العامة والأفعال العامة فقط .

والإرادة العامة هي أراء الشعب وبحكم ذلك تكون فوق الإرادات الفردية الخاصة وعلى الأقلية أن تخضع للإرادة العامة المتمثلة بالأغلبية .

ولهذا اعتبر روسو أن إرادة الأغلبية تمثل دائما الإرادة العامة، و إرغام الأقلية لإرادة الأغلبية أي الإرادة العامة يجعل من الأقلية أكثر حرية مما لو استقلت برأيها .

بالإرادة العامة يتمكن الشعب من حماية المجتمع من أطماع الإرادات الخاصة ويحدث ذلك بالخضوع للقوانين التي تتجلى فيها حرية المواطن المشترك الدائم بالإرادة العامة.

وإرادة الجميع وفي حالة اعتدائه على القوانين وجب رده بالقوة إلى الطاعة.

خصائص السيادة:

السيادة هي سيادة الشعب المتمثلة في الإرادة العامة المكونة من اتحاد جميع الأفراد في العقد الاجتماعي وخصائص السيادة هي نفسها خصائص الإرادة العامة فهي غير قابلة للتصرف بخلاف السلطة التي تنتقل من هيئة لأخرى أو يتنازل عنها فان السيادة لا يمكن أن تخضع لأي طرف وغير قابلة للتقسيم إما أن تكون عامة لها قوة القانون أو لا تكون ،و معصومة من الخطأ ،كما أنها مطلقة أي شاملة وملزمة

– القانون عند روسو يعبر عن الإرادة العامة فهو الوحيد الذي يمنع تسلط الإرادات الخاصة التعسفية المتسلمة للسلطة وهو المحقق للحرية والمساواة والعدل .

الإرادة العامة هي واحدة لا تتجزأ وبدون أن يخلط بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية يقول روسو أن السلطة ذات السيادة هي التي تتخذ القرارات ذات الطابع العام ،لكن القوانين تحتاج إلي قوة عامة لتنفيذها وهي حسب روسو السلطة التنفيذية أي الحكومة التي ليست سلطة ذات سيادة بل أداة تنفيذية بيد صاحب السيادة .

تنشأ الحكومة بموجب القانون الصادر عن الإرادة العامة وبالتالي يكون ممثلو الحكومة من قادة ورؤساء عبارة عن موظفين لدى الشعب .

أشكال الحكم

يقول روسو أن السلطة ذات السيادة هي التي تتخذ القرارات ذات الطابع العام ،لكن القوانين تحتاج إلي قوة عامة لتنفيذها والمتمثلة في السلطة التنفيذية أي الحكومة التي ليست سلطة ذات سيادة بل أداة تنفيذية بيد صاحب السيادة .

تنشأ الحكومة بموجب القانون الصادر عن الإرادة العامة وبالتالي يكون ممثلو الحكومة من قادة ورؤساء عبارة عن موظفين لدى الشعب

أشكال الحكم فهي أنماط تنظيمية للسلطة التنفيذية فمهما اختلفت أشكال الحكم تبقى السلطة ذات السيادة كامنة في الشعب الذي قد يمنح السلطة التنفيذية إما للجزء الأكبر منه وهنا نكون أمام حكم ديمقراطي أو إلي عدد قليل منهم وهنا يكون الحكم ارستقراطيا وإما إلي فرد واحد يستمد جميع الحكام الآخرين سلطتهم منه ونكون أمام الحكم الملكي .